

على أن يقتلوا عيسى عليه الصلاة والسلام بأن
 ألقى شجرة على من وكفوا به قتله ورفعوا إلى السماء
 فقتلوا الملقى عليه الشجر فلما أنه عيسى ولم يرجعوا
 إلى قوله أنا صاحبكم ثم شكوا فيه لآله وبروا الآخر فاطلاق
 الكفر على المجازاة عليهم متوقف على وجوهه بخلاف
 إطلاق اللفظ على معناه الحقيقي فلا يتوقف على غير
والإطلاق على المستحيل نحو إرسال القرية فإطلاق
 المستول عليها لما خوذ من ذلك مستحيل لأنها
 الابنية المجتمعة وإنما المستول أهلها **والمتن**
أشراط السمع في نوع المجاز فليس لنا أن نتجاوز
 في نوع منه كالسبب للسبب إلا إذا سمع من العرب
 صورة منه مثلاً وقيل لا يشترط ذلك بل يكفي في
 بالعلاقة التي نظروا إليها فيكون السماع في نوع لصحة
 التجوز في عكسه مثلاً **فوقف الأمدى في الأشراط**
 وعدمه ولا يشترط السماع في تنقيد المجاز أجمعاً
 بأن لا يستعمل إلا في الصور التي استعملت العرب
 فيها **مسئلة العرب في لفظ غير علم استعملته**

العرب

78
 العرب في معنى وضع له في غير لغتهم وليس
 في القرآن وفاقاً للشافعي وابن جرير والأكثر
 إذ لو كان فيه لاشتمل على غير عربي فلا يكون كلمة
 عربياً وقد قال تعالى أنا أنزلناه قرآناً عربياً
 وقيل أنه فيه كما يفتقر في فارسية للبدن بياض الغلبة
 وقسطاس رومية الميزان وشككة هندية للثبوت
 التي لا تتخذ واجباً بان هذه الألفاظ ونحوها
 اتفق فيها لغة العرب ولغة غيرهم كالصابون
 والخلخلاف في وقوع العلم الأعجمي في القرآن كما برأهم
 وأسماعيل ويحتمل أن لا يسمى معرباً كما مشى
 عليه المصنف هنا حيث قال غير علم وإن يسمى
 كما مشى عليه في شرح المختصر حيث لم يقل ذلك
 ثم نبه على أن العلم متفق على وقوعه وعقب هنا
 المجاز بالمعرب لشبهه به حيث استعملته العرب
 فيما لم يوضعوه له كما استعملهم المجاز فيما لم يوضعوه
 له **أبتدأ مسئلة اللفظ المستعمل في معنى أما**
حقيقة فقط أو مجاز كالأسد الحيوان القارس